سوريون من أجل الحقيقة والعدالة

Syrians For Truth & Justice

حزيران /يونيو 2017

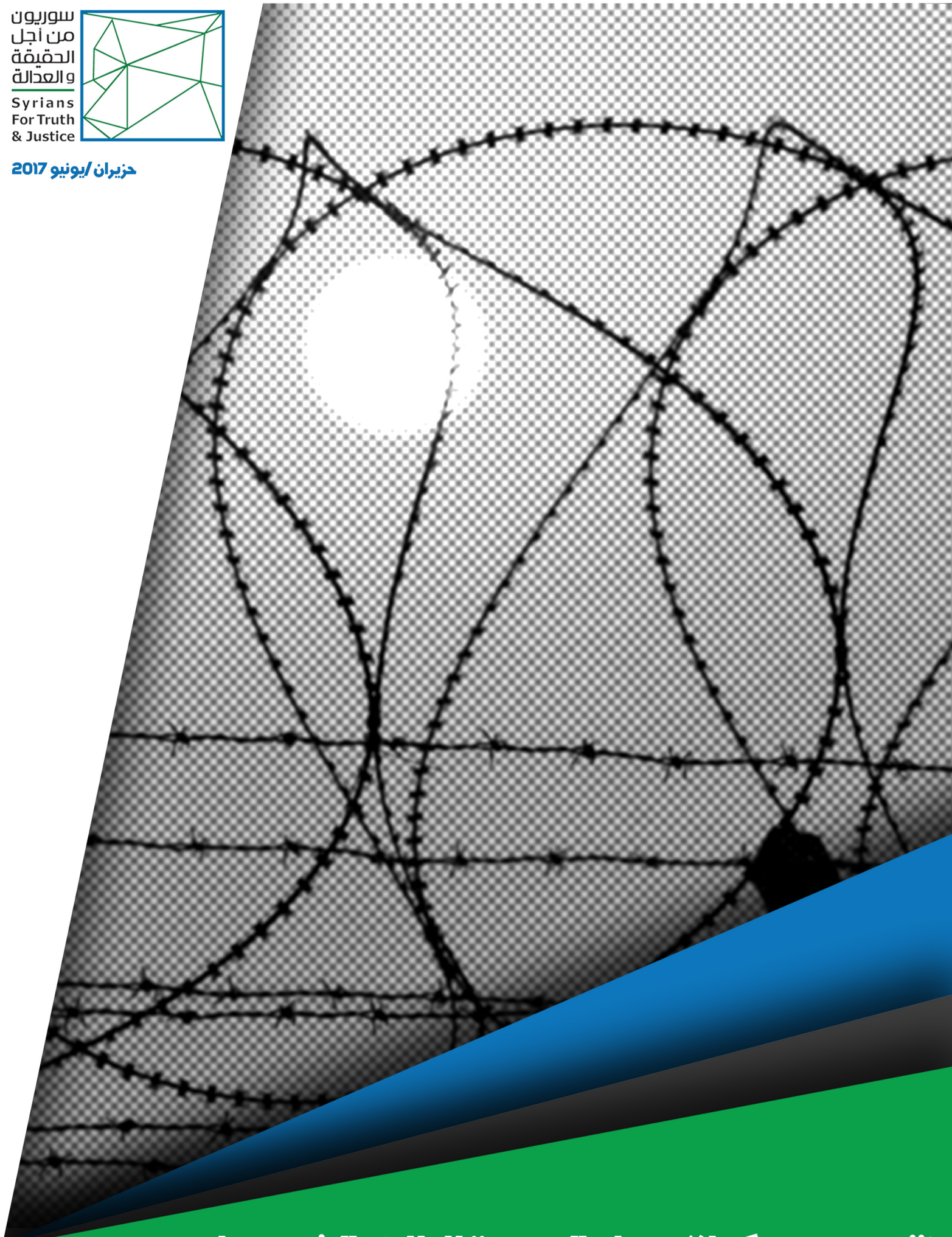

تقرير عن مركز الاحتجاز "حميدة الطاهر" في درعا

"ناجون يروون قصص مرعبة عن انتهاكات فظيعة داخل أقبية هذا المركز"

حول منظّمة سوريّون من أجل الحقيقة والعدالة:

«سوريون من أجل الحقيقة والعدالة» هي منظمة سورية مستقلة، غير حكومية وغير ربحية. تضمّ العديد من المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان من السوريين والسوريات على اختلاف مشاربهم وانتماءاتهم، كما تضمّ في فريقها المؤسس أكاديميين من جنسيات أخرى.

تعمل المنظمة من أجل (سوريا) التي يتمتع فيها جميع المواطنين والمواطنات بالكرامة والعدالة وحقوق الإنسان المتساوية.

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

الفهرس

مقدّمة ٤

منهجيّة التقرير ٥

التحديّات والصعوبات ٦

أوّلاً: حاجز حميدة الطاهر ٦

ثانياً: شهادات من معتقلين سابقين على يد عناصر حاجز حميدة الطاهر ١٠

ثالثاً: أبرز القيادات الأمنيّة داخل حاجز حميدة الطاهر ٢٨

رابعاً: ملحق: ضحايا حاجز حميدة الطاهر ٢٩

مقدمة:

تعجّ محافظة درعا، كما معظم المحافظات السوريّة الأخرى بمراكز احتجاز سرّية وعلنية، يقبع داخلها عشرات آلاف المعتقلين تعسفاً و/أو من المختفين قسراً، هذا عدا عن آلاف الحالات التي قضت في مراكز الاحتجاز هذه نتيجة التعذيب وسوء المعاملة و/أو ممن قضت نتيجة الإهمال الصحي والأمراض الكثيرة المنتشرة وخاصة الجلدية منها.

وبالرغم أن الجيش النظامي السوري يسيطر على جغرافية صغيرة نسبياً من جغرافية محافظة درعا، إلاّ أنّ هذه الجغرافية تتميز في الوقت نفسه بوجود مكثف للحواجز الأمنية والعسكرية مقارنة مع أعداد الحواجز في محافظات أخرى. حيث تسيطر قوات الحكومة السورية في محافظة درعا على كامل الاتستراد الدولي الذي يربط دمشق العاصمة بمحافظة درعا، كما يسيطر بالإضافة إلى ذلك على أغلب القرى والبلدات الواقعة على جانبي هذا الطريق السريع، ابتداءاً من مدينة جباب شمالاً ووصولاً إلى مركز المحافظة في منطقة درعا المحطة جنوباً، ورغبة في «تأمين» هذا الطريق عسكرياً من قبل الجيش النظامي والأجهزة الأمنية –والذي يعتبر طريق الإمداد الوحيد من دمشق- قامت الحكومة السورية بوضع العديد من الحواجز الأمنية عليه، وألحقتها بإنشاء عشرات المراكز الأمنية ومراكز الاحتجاز المؤقتة في المناطق المتبقية الخاضعة لسيطرته، وعبر مسح دقيق عن طريق الباحث الميداني لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة تمّ معرفة عدد من هذه المراكز والأماكن منها:

١- فرع الأمن العسكري في مدينة الصنمين (تابع للفرع الرئيسي في مدينة درعا).
٢- فرع الأمن العسكري في مدينة إزرع (تابع للفرع الرئيسي في مدينة درعا).
٣- فرع أمن الدولة في مدينة إزرع (تابع للفرع الرئيسي في مدينة درعا).
٤- فرع الأمن السياسي في مدينة إزرع (تابع للفرع الرئيسي في مدينة درعا).
٥- فرع الأمن العسكري في مدينة درعا.
٦- فرع الأمن السياسي في مدينة درعا.
٧- فرع المخابرات الجوية في مدينة درعا.
٨- فرع أمن الدولة في مدينة درعا.
٩- حاجز الشرع ويُعرف أيضاً باسم «حاجز مغسلة الشرع» وهو يقع بعد مدينة خربة غزالة باتجاه مدينة درعا بحوالي (١١) كم وقد تمّ وضعه تقريباً على مدخل مدينة درعا للقادمين من الطريق الدولي الوحيد إلى المدينة (طريق دمشق-درعا) مروراً بخربة غزالة، ويعتقد نشطاء المنطقة أنّه أحد أول الحواجز التي وضعها منذ بداية انطلاق الانتفاضة السورية في أذار/مارس ٢٠١١ (حيث تمّ وضعه في اليوم أو الثاني أو الثالث). كان عناصر من الجيش النظامي السوري فقط يتمركزون حول الحاجز في البداية، ولكن بعد إعادة السيطرة على مدينة خربة غزالة من قبل الجيش النظامي السوري بتاريخ ١٢ أيار/مايو ٢٠١٣ تواجدت فيه عناصر تابعة لأفرع أمنية أخرى مثل الأمن العسكري وغيره من الأفرع الأمنية السورية الأخرى، وكان يحتوي الحاجز على قوائم «لمطلوبين» لهذه الأفرع وهو مسؤول عن آلاف الاعتقالات بما فيها اعتقالات لأطفال تحت سنّ الثامنة عشر.
١٠- «حاجز الخربة» ويُعرف أيضاً باسم حاجز «خربة غزالة» وهو أيضاً أحد الحواجز التي قام بإنشائها الجيش النظامي السوري في العام ٢٠١١، ولكن كما في عدّة حواجز أخرى توسع ليضم عناصر من أفرع أمنية أخرى بالإضافة إلى عناصر الجيش النظامي بعد إعادة السيطرة على مدينة خربة غزالة من قبل الجيش بتاريخ ١٢ أيار/مايو ٢٠١٣ ، وهذا الحاجز يعتبر بمثابة المعبر للدخول إلى الريف الشرقي الخاضع لسيطرة فصائل المعارضة السوريّة المسلّحة، ويقوم هذا الحاجز عادة بتحويل المعتقلين إلى مدينة إزرع أو مدينة درعا.

١١- «ملعب البانوراما» في مدينة درعا: خلال السنوات السابقة كان يُعتبر أحد أهم أماكن احتجاز المعتقلين وتعذيبهم، وهو معروف على مستوى سوريا ككل وليس فقط على مستوى مدينة درعا فقط، وقد شهد اعتقال عشرات آلاف المواطنين، وتمّ تحويله لمركز أمني في العام ٢٠١١. وتحدّث نشطاء المنطقة عن وجود غرفة عمليات كبيرة للجيش النظامي السوري في الملعب إضافة إلى كونه مكاناً لتجميع الميليشيات الأجنبية التي تقاتل مع الجيش النظامي مثل (قوات حزب الله اللبناني والميليشيات الإيرانية والعراقية وغيرها).

١٢- حاجز حميدة الطاهرفي مدينة درعا: وهو مركز احتجاز تم إنشاؤه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ويتبع إدارياً لفرع الأمن العسكري في محافظة درعا، ويقع في مكان استراتيجي مهم بالنسبة للجيش النظامي السوري. حيث سنتحدث عنه بشيء من التفصيل في هذا التقرير.

١٣- القلعة الأثرية في قرية المسمية: التي حولتها الأجهزة الأمنية السورية إلى مركز احتجاز، ويتبع إدارياً لفرع الأمن العسكري في درعا.

١٤- حاجز أمن الدولة: وهو يقع بعد «حاجز الشرع» بحوالي واحد كيلومتر، عند المعهد الهندسي، ومدرسة البرماوي لتعليم قيادة السيارات، وهو يتبع لفرع أمن الدولة، حيث أنّ هنالك دورية تابعة لهذا الفرع تقف من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة ظهراً فقط ويقوم باعتقالات بحسب القوائم الموجودة لديه.

منهجية التقرير:

اعتمد التقرير في منهجيته على سرد (٧) قصص وشهادات مفصّلة لناجين من مركز احتجاز «حميدة الطاهر»، وذلك في فترات زمنية مختلفة. كما قام الفريق القائم على التقرير بتحليل العديد من مقاطع الفيديو والصور، خاصّة تلك المرتبطة بمكان الاحتجاز نفسه أو الأشخاص القائمين عليه، فعلى سبيل المثال استطاعت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة الحصول على مقطع فيديو يظهر العديد من العناصر القائمين على الحاجز، وهو فيديو مؤرّخ في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥. حيث تم ربط وجوه العناصر التي ظهرت في الفيديو مع شهادات الناجين من هذا المكان، وبالمحصلة تمّ تحديد عدد من الأشخاص القائمين على «حاجز حميدة الطاهر».

بالإضافة إلى ذلك أجرى القائمون على التقرير لقاءات مع نشطاء وأشخاص من أهالي المنطقة والمحافظة، وقاموا بإضافة إسهامات مهمّة خاصة تلك المتعلقة بشرح آلية عمل الحاجز والسياق العام للمنطقة.

التحديات والصعوبات:

الخوف من الإدلاء بالإفادات من قبل معتقلين سابقين وناجين من مركز «حميدة الطاهر» كان من أبرز التحديّات التي واجهت فريق العمل القائم على التقرير، وهذا ما دفع بالعديد من الشهود بطلب عدم الكشف عن هويتهم الحقيقية. إضافة إلى ذلك، وعلى مدار عدّة أشهر حاولت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة الحصول على شهادات من داخل عناصر الحاجز نفسه «منشقين» لكن دون جدوى. وكان من الصعوبة بمكان إقناع أهالي وذوي الضحايا المفقودين على يد عناصر هذا الحاجز الإدلاء بشهادات أو إفادات حول أبنائهم المفقودين والكشف عن اسمهم خوفا من تصفيتهم داخل المعتقل.

أولاً: حاجز حميدة الطاهر:

«حاجز حميدة الطاهر» وهو حاجز أمني استمّد تسميته من اسم حديقة بجواره، وهي **حديقة حميدة الطاهر**، تتواجد ضمن مركز مدينة درعا في **حي السحاري**، وتعود تسمية هذه الحديقة الى فتاة سوريّة اسمها «حميدة الطاهر» من مواليد مدينة الرقة عام ١٩٦٨ قامت بتنفيذ عملية انتحارية في جنوب لبنان بالثمانينات أسفرت عن مقتل أكثر من ٥٠ عنصراً من قوات الجيش الإسرائيلي بحسب التقارير التي نشرت حول الحادثة في ذلك الوقت.

تحولت هذه الحديقة في أواخر العام ٢٠١١ من مكان للتنزه وفسحة للعب الأطفال إلى مركز أمني بحت، يبث الرعب في قلوب ساكني مدينة درعا والمدنيين القادمين إليها من باقي القرى والمدن والبلدات والمحافظات الأخرى. وبعد إنشاء ذلك الحاجز بفترة وجيزة تم توسعته ليقضم مباني أخرى محيطة به مثل معهد «آفاق التعليمي» والذي تحوّل بدوره إلى المبنى الرئيسي في الحاجز، إضافة إلى أغلب المباني السكنية الأخرى المحيطة به مثل بناء يعود «لآل الموسى»، وبناء يعود «لآل المهدي» وأبنية أخرى كان من بينها منزل سابق لرئيس فرع الأمن السياسي الأسبق في درعا. ويحتوي الحاجز على ما لا يقل من (١٠٠) عنصر أمني (ما بين عناصر من الجيش النظامي السوري مثل القوات الخاصة والعناصر الأمنية الأخرى التابعة للأجهزة الأمنية السورية).

وتم نشر عناصر تتبع للحاجز بالقرب من مدرسة النطاقين، ووضعت المتاريس وجهّز بمدافع قصيرة المدى و»مرابض/ مقذوفات للهاون» لاستهدف المناطق القريبة منه مثل درعا البلد وطريق السد والقرى الشرقية من مدينة درعا الخاضعة لسيطرة المعارضة السورية.

حاجز «حميدة الطاهر» ليس كغيره من الحواجز الأمنية والعسكرية، فقد «تطور» من كونه حاجزاً أمنياً ليصبح مركزاً أمنياً ضخماً يحتوي على غرف سرية تحت الأرض (في قبو معهد آفاق التعليمي) والذي أصبح مكاناً لممارسة أبشع أنواع التعذيب بحسب الأشخاص الذين تم اللقاء بهم من قبل **سوريون من أجل الحقيقة والعدالة**.

الصورة التالية مأخوذة من مقطع فيديو كان قد نشره اتحاد إعلاميي مدينة درعا بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣، وتظهر الصورة أحد مباني حاجز «حميدة الطاهر» المستهدفة في حي السحاري بمدينة درعا.

فيما أظهر **مقطع فيديو** آخر، نشرته «تنسيقية درعا» بتاريخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أحد المباني التي يتمركز فيها حاجز «حميدة الطاهر» في حي السحاري بمدينة درعا ولأول مرة عن قرب. لتحميل الفيديو أو مشاهدته على القناة الخاصّة بالمركز يرجى **الضغط على هذا الرابط**.

قال المواطن (أحمد. م)[١] أحد سكان حي السحاري لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة والذي رفض الكشف عن هويته بسبب المخاطر الأمنية، إنّ خطر الحاجز وانتهاكاته بحق المواطنين ازدادت بعد أن قامت الأجهزة باستقدام تعزيزات بشرية كبيرة إليه، يقدّر عددهم بعشرات الأشخاص، بعضهم من سكان المنطقة وقد جاء بهم النظام-أي سكان المنطقة- لأنّ لديهم القدرة على «تمييز المعارضين للنظام من الموالين له»، وأضاف أحمد:

«تخرج دائماً دوريات من هذا الحاجز الذي يتجاوز عدد العناصر فيه، المئة عنصر، حيث يقومون بمداهمة واقتحام أحياء المدينة دون سابق إنذار، يرافق ذلك اعتداءات على ممتلكات المدنيين سواء السرقات أو التخريب إضافة إلى اعتقال الشباب والنساء بتهم مختلفة. وقد قام عناصر الحاجز بوضع إشارة «الشمع الأحمر» على عدد من منازل المدنيين وهم معروفون بمعارضتهم للنظام مثل منزل جبر المسالمة ومنزل أنور المسالمة ومنزل أمين المسالمة. ونتيجة لهذا الحاجز أصبح السكان غير قادرين على مغادرة الحي أو العودة إليه إلّا من خلال مدخل واحد فقط ويوجد حاجز آخر على هذا المدخل ويحتفظ بمعلومات جميع سكان الحي ويمنعهم من التجوال ما بعد الساعة التاسعة مساءاً لغاية السادسة صباحاً، كما يمنعهم من إدخال أي مواد غذائية أو مواد أخرى زراعية أو صناعية أو قطع إلكترونية إلا بوجود موافقة أمنية.»

أصبح «حي السحاري» في درعا أشبه بمعتقل كبير، حيث قامت الأجهزة الأمنية «بترقيم» سكان الحي بدلاً من الأسماء، حيث يعرّف الشخص نفسه من الرقم المنسوب له بدل اسمه الصريح والموجود على الهوية الشخصية.

١ تمّ إجراء اللقاء في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ من قبل الباحث الميداني لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة في درعا.

صورة مأخوذة بواسطة القمر الصناعي تُظهر موقع حديقة «حميدة الطاهر» التي يتواجد بها الحاجز في حي السحاري بمدينة درعا، بالإضافة إلى المباني المحيطة به والتي حولها الجيش النظامي السوري إلى مراكز احتجاز سرية للمعتقلين.

ثانياً: شهادات من معتقلين سابقين على يد عناصر من «حاجز حميدة الطاهر»:

استطاعت سوريون من أجل الحقيقة العدالة الوصول إلى العديد من شهود العيان والناجين من عناصر حاجز حميدة الطاهر، حيث وصف الشاب (م. العاسمي) ابن مدينة داعل في محافظة درعا، اللحظات التي سبقت عملية اعتقاله على يد عناصر هذا الحاجز قائلاً:

«بتاريخ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ كان «سوق الشهداء [٢] « مكتظاً بالمتبضعين كغيره من الأيام، وفي حوالي الساعة الحادية عشر صباحاً بدأ الناس يتراكضون مذعورين، وبدأنا نسمع صوت إطلاق رصاص من عناصر يستقلون آليات عسكرية ومدنية، وكان عددها حوالي (١٥) آلية، حيث قاموا بإغلاق الطرق المؤدية من وإلى السوق ونزل عدد كبير من العناصر وبدأوا بضرب المارة بشكل عشوائي وجمعوا عشرات الشباب في ساحة السوق (كنتُ أحدهم) تمّ وضعنا في سيارة كبيرة مخصصة لنقل الخضار وكان عددنا يفوق المئة شاب وتمّ اقتيادنا بعد ذلك إلى حاجز حميدة الطاهرة.

تم اقتيادنا إلى حديقة حميدة الطاهر وبالتحديد الى «معهد آفاق» التعليمي، وعند الدخول أجبرونا على نزع ملابسنا وبقينا باللباس الداخلي، وتم تفتشينا بدقة حتى المناطق الحساسة من جسمنا بعدها تم توزيعنا على المنفردات والتي هي عبارة عن صفوف مدرسية ولكن تم تغيير شكلها لتصبح أشبه بالزنازين والسجون كغيره من المعتقلات. حيث كان يجول في ذهني في تلك اللحظة صور لمراكز احتجاز أخرى تمّ اعتقالي فيها من قبل الأجهزة الأمنية التابعة «للأمن العسكري والأمن السياسي» ولكن هنا الوضع مختلف تماماً، فهنا تمّ تحويل مكان العلم والمعرفة إلى مركز احتجاز لارتكاب الجرائم، فقد كنا في مساحة ضيقة حيث كانت مساحة الزنزانة (٥×٥) متراً وكان عدد المعتقلين بداخلها يقارب «الستّين معتقلاً»، فلم نكن نستطيع النوم إلا في وضعية الجلوس ويبقى بعضنا في وضعية الوقوف لمدة ساعتين ليكون غيره قد نام في مكانه ويتم التبديل كل ساعتين، وكنا نتنفس بصعوبة بسبب الضغط الكبير المتولد عن العدد الهائل من المساجين في تلك المساحة.»

ويضيف العاسمي في معرض حديثه عن مشاهداته في هذا الحاجز والتعذيب الذي تعرّض له معتقلون آخرون:

«يوجد داخل هذا الحاجز عدد من «المحققين» والذين هم عبارة عن ضباط موجودين في الطابق العلوي ولا علاقة لهم بسلك القضاء، كل يوم يأتي أحد العناصر وينادي على اسم أحد من الموجودين داخل الزنزانة وبعد ساعتين أو أكثر يعود إلينا هذا المعتقل وقد أشبع ضرباً ودماؤه تسيل منه، ولون جلده قد تغيير بسبب بشاعة التعذيب وقسوته، ويمنع علينا سؤاله أو الاستفسار عن مجريات التحقيق ولكن أحياناً كنا نتحدث بأصوات منخفضة لنعرف طبيعة التحقيق ومجرياته والأسئلة المطروحة.

---

٢ وهو اسم يطلق على أحد الأسواق الشعبية في الحي.

وكانت إحدى الحالات الموجودة شاب اسمه (محمد أبازيد) تحدث لي قائلا إنه تعرض للشبح عدة ساعات كما تعرض لصعقات كهربائية على خلفية مشاركته بأحد التظاهرات. وإضافة إلى اعتقال الشباب كانت هنالك اعتقالات لنساء أيضاً حيث كنّا نسمع أصواتهن من إحدى الغرف البعيدة في المعهد. وقد التقيت داخل المركز بشاب اسمه (خالد المسالمة) من درعا البلد قال إنه شاهد مقتل شابين على يد عناصر الحاجز عند بناء الكهرباء الذي يبعد عشرات الأمتار عن مركز الحاجز، وكان هناك شخص قد مضى على وجوده في مكان الاحتجاز هذا ما يقارب الستة أشهر وكان قد أصابه مرض التبول اللإرادي بسبب خضوعه للتعذيب على الكرسي الألماني عدة مرات.»

يتحدث العاسمي عن مجريات عمليات التحقيق معه وطرق التعذيب التي مورست بحقّه قائلاً:

«في اليوم السابع من وجودي بالحاجز، فتح أحد العناصر باب الزنزانة وقال: (العاسمي اطلع لهون وحط الطميشة) ومن ثمّ قام باقتيادي إلى الطابق العلوي، حيث أوقفني لأكثر من نصف ساعة في مكان لا أسمع فيه سوى صوت الضرب وصوت آهات من يتعرض للتعذيب أثناء عملية الاستجواب في الداخل، وكان كل عنصر يمرّ من هناك كل بضعة دقائق يقوم بضربي. حتى جاء الأمر بإدخالي إلى غرفة التحقيق فكنت بوضعية الوقوف ومكبل اليدين خلف ظهري، سألني المحقق عن معلوماتي الشخصية وطبيعة عملي، وبعدها بدأ بسؤالي عن علاقتي بالثوار ودعمي لهم ومن مجريات التحقيق علمت أن هناك اثنين من الثوار قاموا بالتسلل من مخيم درعا للاجئين الفلسطينيين أوطريق السد واغتالوا ضابطاً برتبة عالية من جيش النظام، وراح المحقق يسألني عن أسماء الثوار ومن أي مكان جاؤوا وما علاقتي بهم وما التسهيلات التي قدمتها لهم لتنفيذ عمليتهم.

كانت كل إجاباتي بالنفي، وبعد كل نفي أتلقى ضرباً بالعصي على البطن والظهر من العناصر الموجودة، ونتيجة للضرب الشديد وقعت على الأرض، فقام أحد العناصر بضربي على منطقة الرأس (من الخلف) فقال له المحقق لا تضربه هنا فنحن بحاجة لذاكرته، وقال لي:

«بما أنك مثقف يجب أن تتعرض للمزيد من التعذيب لكي تعلّم الأجيال القادمة معنى حاجز حميدة الطاهر.» وطلب منّي الاعتراف على كل شيء كي لا أموت هناك. وبالفعل اعترفت تحت الضرب والتعذيب أني شاركت بتشييع أحد الشهداء قبل سنة حتى توقف العنصران عن ضربي وذلك بعد ساعة ونصف تقريباً من التحقيق، ومن ثم تمت إعادتي إلى الزنزانة.»

وأثناء احتجازي عرفت اسم الضابط المسؤول عن إدارة الحاجز، وكان اسمه «أيمن عيوش» وهو من مدينة القصير من محافظة حمص. وبعد إجراء التحقيق بقيت في الحاجز مدة ٣٥ يوماً، كان السجّان المسؤول عنا في كل ليلة يدخل علينا ويبدأ بالسباب والشتائم بحق أعراضنا بحجة إصدار صوت من داخل زنزانتنا ويحشرنا جميعاً في زاوية الغرفة ويضربنا بالكبل الكهربائي على رؤوسنا.

وخلال وجودي داخل المعتقل كان من الملفت أننا علمنا بصدور «عفو رئاسي» عن معتقلين ممن «لم تتلطخ أيدهم بالدماء»، كان ذلك في اليوم التاسع من وجودي في الحاجز، ولكن لم يخرج من داخل الزنزانة الموجود فيها أيُ شخص على الإطلاق، وبالأساس كان يُمنع علينا توكيل محامي ليساعدنا بالخروج من ذلك المكان. بعد ذلك تم الإفراج عني مباشرة من الحاجز دون أية محاكمة ودون إعطائي وثيقة رسمية توضح سبب الإعتقال أو تثبته.»

شهادة الناجية (رُسل) حول مركز الاحتجاز في حاجز حميدة الطاهر:

رُسل (اسم مستعار لفتاة معتقلة في نفس مكان الاحتجاز [٣]) وهي من مواليد مدينة درعا ومن أوائل الناشطات في هذه المدينة، حيث عملت في المجال الإعلامي سراً حتى اكتُشف أمرها واعتقلت على يد عناصر حاجز حميدة الطاهر في العام ٢٠١٥. وبعد الإفراج عنها تابعت عملها الإعلامي ولاحقاً الإغاثي ولكن خارج المدينة بعد نزوحها.

تقول رُسل في هذا الصدد:

«بتاريخ ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ وبعد منتصف ليلٍ ماطر، سمعتُ أصواتاً لسيارات عسكرية خارج منزلنا، وما هي إلا لحظات قليلة حتى خُلع باب بيتنا حيث أسكن مع عائلتي، ودخل علينا قرابة الثلاثين عنصراً بلباسهم العسكري المموه، وبدأوا بضرب أبي وإخوتي بأعقاب البنادق ثم قاموا بتكبيل أيدينا بعد أخذ البطاقات الشخصية، وعند معرفة الضابط بإسمي بدأ بضربي دون باقي إخوتي وهو يكيل الشتائم التي تخدش الحياء فقام بسحبي وضربي بيديه على وجهي وعند وقوعي على الأرض بدأ بضربي بقدميه على أنحاء جسدي أمام أعين أهلي الذين لم يستطيعوا فعل شيء لإنقاذي من هذا الموقف، فجميعنا كنّا نعيش ذات الموقف لدرجة أننا عاجزون عن الكلام . ثم تابع باقي العناصرتفتيش المنزل وتكسير محتوياته وتخريب كافة الأثاث وقاموا بسرقة كافة الأموال الموجودة أيضاً.

وبعد الانتهاء قاموا بوضعي في الباب الخلفي لأحد سياراتهم (الطبون)، ليفتح بعد نصف ساعة تقريباً وعند إنزالي شاهدت «معهد آفاق التعليمي» لأعرف بأني موجودة داخل «حاجز حميدة الطاهر» المعروف عنه بالإجرام والذي لطالما أرعبنا منذ بداية الأحداث حيث كنا نخشى الإقتراب منه على مسافة عشرات الأمتار.

في أول ثلاثة أيام تم وضعي داخل المنفردات والتي هي عبارة عن حمامات مساحتها (١×١) متراً، وهي خاصة بالصفوف المدرسية ولكن تم وضع أبواب حديدية لها وهي مكان مظلم جداً. وخلال الأيام الأولى لم يفتح باب المنفردة أبداً ولم تُدخل لقمة من الخبز أو الطعام ولكن كنتُ أستطيع شرب الماء من الصنبور الموجود داخل هذا الحمام. بعد اليوم الثالث تم إعطائي فقط رغيفاً من الخبز.»

---

٣ تمّ إجراء اللقاء من قبل الباحث الميداني لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة في درعا، في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

وعن الممارسات وعمليات التعذيب بحق النساء والرجال في تلك المركز أضافت رُسل:

«كان هنالك في المنفردات المجاورة نساء غيري، استطعت تمييز ذلك عن طريق سماع الصوت أثناء إعطائهن الطعام من قبل العناصر أو أخذهن إلى التحقيق، فعند فتح باب المنفردة وإغلاقها كانت كلمات السباب والشتائم بحقهن وحق النساء جميعاً لا تفارق المكان، وكانت تمارس بحقنا حرب نفسية فظيعة عن طريق إحضار الشبان وتعذيبهم أمام باب المنفردة، استطعت تمييز صوت أحدهم، وكان رجلاً يبدو أنه طاعن في السن، حيث استمروا في تعذيبه حتى اختفى صوته تماماً، وتناوب على تعذيبه أكثر من ثلاثة عناصر. كان هنالك شاب آخر، وبدا أنهم بدأوا بوضع قطع من الجمر على جسده حتى خفت صوته نهائياً. وفي أحد المرات سمعت أحدهم يقول (إرموه خارجاً مع الجثث)، وهو كلام صادر من أحد العناصر بعد انتهائهم من تعذيب أحد الأشخاص أمام المنفردة التي أجلس فيها.»

تتحدث رُسل عن مشاهداتها في حاجز حميدة الطاهر قائلة:

«بعد سبعة أيام تم إخراجي من المنفردة وتعذيبي عن طريق ضربي من قبل أحد العناصر بأخمص البندقية على كافة أنحاء جسدي وهو يقول لي: «هنا كل يوم يموت على أيدينا شخص وقد تكونين الآن هو التالي.»
بعد ذلك تم وضعي في غرفة صغيرة مساحتها (٣×٢)متراً لمدة يومين مع فتاة أخرى كانت معتقلة من قبلي بأيام بحجة أنها ناشطة إعلامية. خلال هذين اليومين كان يدخل علينا عنصرين ويضربوننا بالأيدي والقدمين ومعهم سياط وتبدأ الإهانات بحقنا حيث كان كل منهما يستهدف بالضرب المناطق الحساسة من جسدنا وكان ذلك مقصوداً.
في اليوم العاشر تم نقلنا إلى غرفة أخرى وكان مساحتها (٥×٥)متراً، وكانت مظلمة تماماً لا نستطيع تمييز الليل عن النهار، وكانت تحتوي على نساء أخريات عددهن ١٨ من عدة أحياء من المدينة ومن مدن أخرى]أتحفظ على ذكر أسمائهن خوفاً على سلامتهن جمعيهن قد مورس عليهن التعذيب مسبقاً.»

التقت رُسل بعدّة نساء آخريات خلال فترة تواجدها في ذلك الحاجز، حيث قالت في هذا الصدد:

«لفت انتباهي إمرأة في العقد الرابع من عمرها وهي من مدينة درعا أخبرتني بأنها أمضت أربعة أشهر بالمنفردة، وكانت تصرفاتها غريبة أقرب ما يكون إلى الجنون وكانت تحدث نفسها في أغلب الأحيان، وكان القمل والمرض الجلدي قد أصاب كامل جسدها، علماً أن الاستحمام ممنوع نهائياً داخل هذا المركز ولم يسمح لها طوال هذه المدة بذلك، وعند سؤالي لها عن سبب الاعتقال أجابت بأنها لا تعرف ولم يتم توجيه أيّ تهمة لها، بعد يومين من لقائي بها تم نقلها من غرفتنا وعلى الأغلب تم تحويلها إلى فرع الأمن العسكري.

إمرأة أخرى مسنة (أم أحمد) من مدينة إزرع أخبرتني بأنه مضى على اعتقالها أكثر من خمسة أشهر تعرضت خلالها للتعذيب، وكانت تعاني من أمراض عديدة منها مرض السكري والقلب. فعلى الرغم من وضعها الصحي السيء إلا أن عناصر الحاجز رفضوا تقديم الدواء لها أو إحضار طبيب مختص لمعاينتها، وفي أحد المرات طلبت من السجان أن يفتح لها باب الزنزانة لتذهب للحمام فرفض، فاضطرت لتقضي حاجتها على ملابسها. علماً أنه يُسمح لنا بالخروج إلى الحمام مرتين خلال ٢٤ ساعة، وبوجود أحد العناصر الذي يلازمنا خلال هذه اللحظات الأمر الذي كان يسبب لنا الإحراج والخوف، وكان يجب علينا خلال عدة ثوانٍ أن نكون قد انتهينا من قضاء حاجتنا وملء بعض العلب من الماء من نفس الحمام لنروي عطشنا داخل الزنزانة لاحقاً. قمنا بطلب العديد من الحاجات الشخصية ولكن تم رفضها أيضاً.

احتجاز تعسفي دون مبررات قانونية، قالت الناجية رُسل في معرض حديثها عن التهم الموجهة للمحتجزات من قبل الحاجز:

«أغلب النساء الموجودات لم توجه لهن أية تهم، قمنا بالطلب من السجان أن يخبر المسؤول عنا وكان اسمه (عبدالله مرهج) أننا نريد أن يتم عرضنا على القضاء وإطلاق سراحنا، إلا أنه رفض وقال «سنترككم داخل هذا البناء ونقصفكم بالمدفعية ونتهم المعارضة بذلك». كانت مطالبتنا بالعرض على القضاء ذات رد فعل سلبي علينا، أصبح التعذيب شبه يومي في الصباح أو بعد منتصف الليل، كانوا يتناوبون على ضربنا، حيث يتم إنزالنا الى القبو ونتعرض للضرب المبرح بالكبل الكهربائي مدة ساعة أو تزيد ونعود بحالة إغماء شبه تام. في أحد ليالي الضرب بعد عودة أحد السجينات من تعذيب القبو أخبرتنا بأنها تعرضت لمحاولة إغتصاب من قبل العناصر الموجودين هناك ولكنها نجحت في منعهم من فعل ما يريدون، وهي من قرى ريف درعا. أثناء إنزالنا إلى للقبو كنا نسمع أصوات الرجال الموجودين داخل الزنزانات وكانت أعدادهم تقدر بالعشرات، كانت غرف تعذيبهم قريبة من غرف تعذيبنا وكنا نسمع أصوات صراخهم أثناء التحقيق.»

وقالت رُسل عن مجريات التحقيق معها قائلة:

«في اليوم العشرين، تم طلبي للتحقيق وكان الوقت مابعد منتصف الليل، وقفت أمام المحقق مكبلة اليدين وبدأ بسؤالي عن اسمي ومواليدي ومكان سكني ودراستي وكل شيء عن عائلتي، وطلب مني الاعتراف عن أنشطتي»الإرهابية» ولكن رفضت هذه التهمة، فبدأ العناصر بضربي بأيدهم وأرجلهم وفي هذه الأثناء كان المحقق يكتب على الأوراق الموجودة أمامه أجوبةً للأسئلة التي سألني إياها في ما يتعلق «بالعصابات الإرهابية» والتواصل مع قنوات مغرضة على حسب تعبيره، فكان يسأل ويجيب بنفسه ويكتب مايريد.»

بدأ المحقق يهددني بالإعتداء الجنسي ليزيد من معاناتي أكثر فأكثر، بعد قليل تفاجأت بإحضار جارنا في الحي ووضعوه أمامي، وبدأ المحقق بسؤاله عني والطلب منه أن يشرح ما كنت أقوم به من نشاطات معارضة للنظام ولكنه لم يجب لعدم معرفته أصلاً بهذه الأنشطة، ثم انهال عليه العناصر بالضرب بالعصي الكهربائية إلى أن غاب عن الوعي ما أدى إلى دب الذعر في نفسي، بعد ذلك تم إخراجه من غرفة التحقيق وإلى يومنا هذا لا يعرف أهله أي خبر عنه أو مكان وجوده داخل معتقلات النظام. تمت إعادتي إلى الزنزانة بعد الانتهاء من جلسة الاستجواب تلك.

في اليوم التالي بالساعة الثانية ليلاً تم نقلي إلى فرع الأمن العسكري في مدينة درعا ليتم الإفراج عني بعد عشرة أيام عقب التعهد على عدم القيام بأية أعمال «إرهابية».

اعتقال تعسفي، أعقبه عملية تهجير قسري لعائلة الناجية رُسل:

أفادت الناجية رُسل لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة، أنّه وبعد خروجها من السجن تفاجأت بأن الأمن العسكري قد أرسل تهديداً لعائلتها مفاده أنّه يجب عليهم إخلاء منزلهم والمغادرة أو سيتم اعتقال رُسل مرة أخرى. وبحسب رُسل فقد اضطروا بعد ذلك للمغادرة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة في ريف درعا، حيث أكملت نشاطها الإعلامي والإغاثي لاحقاً في أغلب مناطق درعا الخارجة عن سيطرة النظام. وأضافت أنّه كان لحادثة اعتقالها أثر نفسي كبير، ما زال يرافقها حتى اليوم.

شهادة الناجي (أحمد.أ) حول تجربة احتجازه من قبل عناصر حاجز حميدة الطاهر:

أحمد، شاب من مواليد مدينة درعا، رفض الكشف عن اسمه الحقيقي لأسباب أمنية وفضّل استخدام الرموز التالية (أحمد.أ) [٤] ويبلغ من العمر (٢٧عاماً)، كان من أوائل المشاركين في الحراك السلمي الذي عم معظم المحافظات السورية، إلا أنه تعرض للاعتقال على يد عناصر حاجز حميدة الطاهر بتاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، حيث تم اقتياده من منزله الكائن في حي الكاشف بمدينة درعا من قبل عناصر الحاجز، وعن تجربة اعتقاله تحدّث لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة قائلاً:

٤ تم إجراء اللقاء عبر الانترنت خلال شهر أيار/مايو ٢٠١٧.

«في الساعة الثانية ليلاً، تفاجأنا بعناصر الأمن وهم يحاصرون حي الكاشف بالكامل، اقتحموا معظم المنازل وقاموا بتفتيشها، وصلوا إلى منزلي، طلبوا مني هويتي وتأكّدوا من معلوماتي الشخصية، طلب مني أحد العناصر استخدام هاتفي الجوال، وفي هذه الأثناء طلب مني إحضار كوب ماء، بعد انتهائهم من تفتيش منزلي صعدوا إلى منزل جاري، وطلبوا منه هو الآخر استخدام هاتفه الجوال، ثم خرجوا من البناء الذي نقطن فيه، اعتقدت أنا وجاري حينها أنهم قاموا بربط هاتفينا بشبكة أو تحديد موقع، حتى يتمكنوا من العثور علينا في حال عزمنا على الهرب.»

بعد مرور ساعة تقريباً، تفاجأ أحمد بأحد عناصر الأمن وهو يطرق باب منزله، ذكر اسمه وطلب منه اصطحاب هويته وأورقه الشخصية، والتوجه معه على الفور إلى السيارة المركونة أسفل البناء، فما كان منه إلا الانصياع إلى أوامر العنصر، صعد السيارة وصدم لدى رؤيته لجارهِ الذي اقتادوه من منزله أيضاً.

وتابع أحمد شهادته قائلاً:

«سيطر الرعب علينا، ولم نعلم الوجهة التي سيأخذوننا إليها، إلى أن وصلنا وعلمنا لاحقاً أننا في مركز احتجاز «حميدة الطاهر»، كان المركز عبارة عن حديقة «حميدة الطاهر» ومنزلين كبيرين بالإضافة إلى «مبنى آفاق التعليمي» الذي يتكون من ثلاثة طوابق، ساقونا أنا وجاري إلى مبنى آفاق ووضعونا في أحد صفوف الطابق الأول، وعلمنا فيما بعد أن الطابق الثاني كان مخصصاً لاعتقال النساء. الطابق الأول كان أسوأ مكان بالنسبة للمعتقلين، بحكم أن عناصر حميدة الطاهر كانوا يقيمون فيه، يشربون الكحول ويتعاطون الحبوب المخدرة كحبوب «الترامادول» و«الكابتيغون» في منتصف الليل، ثم يتفنون بتعذيبنا. في إحدى المرات قاموا بتثبيتي وشبحي عدة أيام حتى كدت أفقد الوعي، كانوا يجلدونني بالكرباج (٦٠) جلدة خلال (٦٠) ثانية فقط، فضلاً عن استخدامهم الكهرباء ووضعهم المازوت في الطعام وإجبارنا على تناوله.»

صورة حصرية حصلت عليها سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، تظهر «مبنى آفاق التعليمي» الذي حوله الجيش النظامي السوري إلى مركز احتجاز سري للمعتقلين، في حي السحاري بمدينة درعا. تم التقاط الصورة بتاريخ ١٧ آذار/ مارس ٢٠١٧.

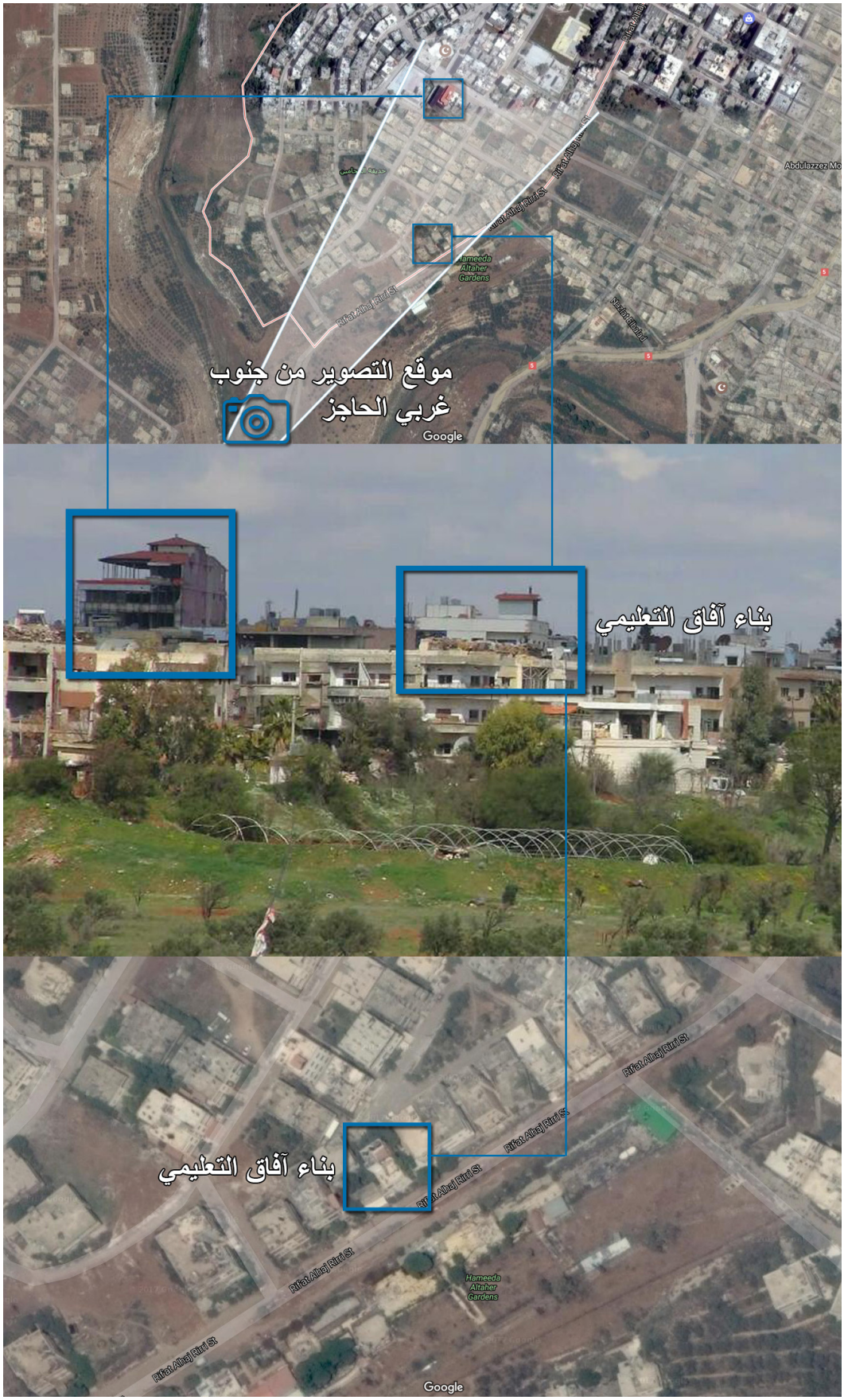

تحليل الأدلة البصرية من الصورة السابقة، والتي تبين موقع مبنى «آفاق» التعليمي في حي السحاري بمدينة درعا.

وخلال فترة اعتقاله التي تجاوزت ستة أشهر في مركز احتجاز «حميدة الطاهر»، أكد أحمد لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة، شهادته على العديد من حالات القتل والتعذيب التي وقعت بحق المعتقلين هناك، حيث قال:

«بلغ عددنا (١٥) معتقل في غرفة واحدة وكان هنالك أطفال بيننا، أذكر جيداً كيف قاموا في إحدى المرات باقتياد طفل في الثانية عشر من عمره (أرفض الإفصاح عن اسمه)، وضعوه في «بانيو»، ثم قاموا بخنقه حتى فارق الحياة، طبعا علمنا ذلك من خلال تباهي العناصر بقتله، ومن خلال الأصوات التي كانت تتردد إلى مسامعنا، عناصر حميدة الطاهر كانوا أكثر أشخاص دمويين قابلتهم في حياتي. ففي أحد الأيام اقتادوا شاباً (أرفض الإفصاح عن اسمه أيضاً) إلى أحد صفوف مبنى آفاق، بتهمة مساعدة الثوار في حفر الأنفاق، طلبوا منه التمدد على ظهره، ثم قاموا بجلب «إزميل» و «شاكوش»، وبدأوا بالضرب ناحية قلبه، كان يقولون له: «سنحفر نفقاً إلى قلبك كما ساعدت المسلحين في حفر الأنفاق»، مازلت أذكر صراخ الشاب الذي ملأ أرجاء المكان، إلى أن اختفى تدريجياً وفارق الحياة بعد إحداث ثقب في قلبه.»

وتابع أحمد حديثه مشيراً إلى عمليات تسميم لمياه الشرب التي كان يتبعها عناصر»حميدة الطاهر»، بقصد الإنهاء على حياة بعض المعتقلين حيث قال:

«في أحد صفوف مبنى آفاق التعليمي، كان هنالك بعض المعتقلين الذين حرموا من الماء مدة يومين كاملين، وفي اليوم الثالث قام أحد العناصر بإعطائهم بعضاً من الماء، وفجأة صار صراخ أولئك الشبان يدوي المكان نتيجة آلام شديدة شعروا بها، ومرة أخرى من خلال تباهي العناصر بمافعلوه، علمنا أنهم قاموا بتسميم تلك المياه، وباتوا يهددوننا بتسميم مياهنا أيضاً بقصد نشر الرعب في نفوسنا، وفي ذات اليوم استرقنا النظر من خلال ثقب صغير موجود على الباب، وشاهدنا بعض العناصر وهم يسحبون جثث أولئك الشبان.»

حالات اعتداء جنسي كانت تقع بحق المحتجزين، قام بها عناصر من حاجز حميدة الطاهر، حيث قال الناجي أحمد في هذا الصدد:

«كان هناك عدة عناصر مسؤولين عن تعذيبنا، أحدهم اسمه إياد [٥] ، وآخر اسمه خالد (كان يتكلّم اللهجة اللبنانية) وأعتقد أنّه أحد عناصر حزب الله اللبناني الذين كانوا متواجدين مع بقية عناصر الحاجز من الجيش النظامي السوري، إضافة إلى سجّان آخر اسمه كريم، كان يقوم بالاعتداءات الجنسية بكثرة بحقّ بعض الشبّان المعتقلين، خاصّة الصغار في السن. كان يتناهى إلى مسامعنا أصوات العناصر وهم يقولون لكريم السجان: «شوف شو جبنالك..جبنالك قطة»، ثم نبدأ بسماع أصوات الاعتداء حينما يحدث.»

وبدوره قدّر أحمد أعداد المعتقلين خلال فترة اعتقاله التي طالت حوالي ستة أشهر، بحوالي ٦٠٠-٧٠٠ معتقل ومعتقلة، فمع كل يوم كان عناصر «حميدة الطاهر» يملؤون صفوف مبنى «آفاق» التعليمي بمعتقلين جدد، ويعتقد أحمد أنّ (٩٠ ٪) من المحتجزين كان يتمّ تحويلهم إلى سجن صيدنايا [٦] ، أمّا الباقي كان يتمّ تحويلهم إلى «محكمة مكافحة الإرهاب».

يتذكّر أحمد قصة بعض الأطفال خلال فترة احتجازه قائلاً:

«من المعتقلين الذين استقروا في ذاكرتي، ثلاثة أطفال تراوحت أعمارهم ما بين (١٣-١٤ سنة)، كانوا ينامون إلى جانبي في الغرفة، أحدهم توفي نتيجة الرعب والتعذيب الذي تعرّض له، أما الآخر فقد اختفى ولم نعد نعلم عنه شيئاً، والثالث تم تحويله إلى فرع فلسطين وعلمنا لاحقاً أنه توفي هناك (أتحفظ على ذكر أسمائهم)، طبعاً هذا ماعدا الأطفال والنساء الذين كانوا متواجدين في غرفة مخصصة لتبادل المعتقلين في مبنى آفاق التعليمي، هذه الغرفة التي وصل عدد المعتقلين فيها حتى (٢٥٠) شخص، ممن لديهم صلات قرابة بعناصر المعارضة المسلحة، حيث كان التبادل يتم على ضباط من الجيش السوري محتجزين لدى فصائل المعارضة. كان هنالك أشخاص أمضوا أعواماً عديدة في تلك الغرفة، بينما كان عناصر «حميدة الطاهر»يستخدمونهم في حفر الأنفاق أحياناً لصالح الجيش النظامي في مدينة درعا.»

---

٥ تم إجراء اللقاء عبر الانترنت خلال شهر أيار/مايو ٢٠١٧.

٦ بحسب الشاهد نفسه، فقد كان «عمّال السخرة» يخبرون المعتقلين الآخرين بوجه زملائهم. فعادة ما يحتك عمال السخرة (من المعتقلين الذين يقومون بتقديم الطعام للمحتجزين) مع العناصر والسجّانين.

بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، تم تحويل أحمد إلى فرع الأمن العسكري بمدينة درعا، وبعد مرور خمسة أيام تحول إلى فرع (٢٩١) التابع لإدارة المخابرات العسكرية في مدينة دمشق، حيث كانت ظروف الاعتقال أقل وطأة من مركز احتجاز«حميدة الطاهر» وفق ماذكر، وبتاريخ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، تم تحويله إلى سجن عدرا المركزي حيث أمضى فيه عامين، وفي يوم ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧ تم إطلاق سراحه، بعد سلسلة محاولات حثيثة أقنع فيها القاضي بضرورة التحاقه بالخدمة العسكرية و «العودة إلى حضن الوطن»، إلى أن تمكن من الفرار أخيراً خلال خدمته العسكرية في حمص.

وفي شهادة متقاطعة أكد (طلال.م [٧]) وهو أحد المعتقلين السابقين لدى حاجز «حميدة الطاهر»، على أن عناصر من حزب الله اللبناني كانوا يمارسون أبشع أنواع التعذيب إلى جانب عناصر من الجيش النظامي السوري، وروى لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة ظروف اعتقاله:

«خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، تم اعتقالي من مكان عملي الكائن في أحد الأحياء التابعة لسيطرة الجيش النظامي السوري، وكل ذلك نتيجة تقرير كيدي رفعه ضدي أحد الأشخاص، بداية ساقوني إلى «الملعب البلدي» في مدينة درعا. حيث انهالوا علي بالضرب ووضعوني في قفص أشبه بقفص للكلاب، بقيت هناك مدة ساعتين، ثم تم نقلي إلى مركز احتجاز «حميدة الطاهر» وإلى مبنى «آفاق» التعليمي تحديداً، استقبلوني بالضرب المبرح في الطابق الأرضي، وعلى الفور قاموا بربطي وشبحي وتركوني على هذا الحال (١٤) يوماً، كانوا يسمحون لي يومياً بخمس دقائق لتناول الطعام ودقيقة واحدة لقضاء الحاجة، حتى أصبحت في حال يرثى لها، اتهموني بتمويل الإرهاب ومساعدة الإرهابيين. بعد ذلك أنزلوني إلى القبو حيث تفننوا بأساليب التعذيب، تمّ صعقي بالكهرباء وضربي بواسطة السياط وأنابيب الماء «الأخضر الإبراهيمي» وكانوا يتقصدون ضربي في الأمكان الحساسة من جسمي، دون وجود أي رعاية طبّية. وبعد عدة أيام وضعوني في غرفة برفقة (٣٣) معتقلاً آخراً.»

---

٧ وهو اسم مستعار لأحد المعتقلين في حاجز حميدة الطاهر، حيث رفض الكشف عن اسمه لأسباب أمنية. تمّ إجراء اللقاء معه عبر الانترنت في شهر أيار/مايو ٢٠١٧.

صورة مأخوذة بواسطة القمر الصناعي، تظهر موقع الملعب البلدي في مدينة درعا، والذي تم سوق الناجي (ط.م) إليه، كما وتبين مكان مركز احتجاز «حميدة الطاهر» الذي تم نقله إليه لاحقاً.

فيما أضاف (الناجي طلال) لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة، مشاهداته على الممارسات التي كانت تقع بحق النساء والأطفال في مركز احتجاز «حميدة الطاهر» حيث قال:

«معتقل حميدة الطاهر، لا يقل سوءاً عن سجن صيدنايا بل يضاهيه في كثير من الأحيان، فعناصر الحاجز لم يفرقوا في التعذيب بين صغير أو كبير، عذبوا طفل العاشرة كالكبار تماماً، وحتى النساء، كنا نسمع أصواتهن وهن يصرخن ويتألمن في الطابق الثاني، مازلت أذكر حتى هذه اللحظة أحد الأطفال وكان يدعى»محي الدين» من مدينة دير الزور، محي الدين لم يتجاوز الثانية عشر بعد، تم اتهامه بتسميم طعام أحد الضباط، وتم تحويله إلى فرع فلسطين، حيث انقطعت أخباره بعد ذلك.»

في شهر شباط/فبراير ٢٠١٥، تم تحويل طلال إلى فرع الأمن العسكري بمدينة درعا، حيث كانت أوضاع اعتقاله أفضل نسبياً من مركز احتجاز «حميدة الطاهر»، وفي شهر آذار/مارس ٢٠١٥، تم تحويله إلى «فرع فلسطين» الكائن في مدينة دمشق، حيث أمضى هناك (٥٢) يوماً. وتابع لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة في هذا الصدد قائلاً:

« بمجرد وصولي إلى «فرع الموت» استقبلوني بالضرب المبرح بلا أي سبب، وعلى الفور وجهوا لي تهمة الانتساب إلى «جبهة النصرة»، بسبب طول لحيتي وشعري، حيث وضعوني في مهجع يتواجد فيه مابين (١٠٠-١٢٠) معتقلاً ضمن مساحة ضيقة جداً، وكان يتاح لكل معتقل مساحة بلاطة واحدة، أما التعذيب فقد مارسوه بكل أنواعه وكانوا يتقصدون أن يكون مميتاً، إلى حد كان يقتل فيه يومياً وبمعدل وسطي من (٢-٣) معتقلين في الفرع.»

تم تحويل طلال في شهر أيار/مايو ٢٠١٥، إلى الشرطة العسكرية في حي القابون الدمشقي، وبعد أسبوع واحد تم إيداعه في سجن عدرا المركزي بدمشق، وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أطلق سراحه بعد أن نجح في رشوة أحد «القضاة» بمبلغ كبير جداً حسب قوله وبالدولار الأمريكي.

شهادة الناجي (حميد) حول مركز احتجاز «حميدة الطاهر»:

الناجي (حميد.ر)[٨] من مواليد درعا ويبلغ من العمر (٢٩عاماً)، وهو طالب جامعي تم اعتقاله على حاجز «منكت الحطب» التابع للجيش النظامي السوري والكائن على أوتستراد مدينة درعا في آب/أغسطس ٢٠١٤، حيث تمّ تحويله بادئ الأمر إلى مدينة السويداء، وفي شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، تم نقله إلى مركز احتجاز«حميدة الطاهر».

يصف الناجي حميد لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة فترة اعتقاله في «حميدة الطاهر» قائلاً:

٨ تمّ حجب هوية الشاهد لأسباب أمنية، تم إجراء اللقاء عبر الانترنت في شهر أيار/مايو ٢٠١٧.

«بداية سأتحفظ عن ذكر العديد من تفاصيل التعذيب التي مورست علي في «حميدة الطاهر»، فمن الصعب علي الإفصاح عنها جميعها. فبمجرد وصولي إلى مبنى أفاق التعليمي (الطابق الأرضي)، قام العناصر بربط يدي وقدمي بإحكام، وثم وضعوني في حمام صغير «تواليت»، وصاروا يقضون حاجتهم علي كلما فتحوا الباب، وبقيت على هذا الحال سبعة أيام، وعلى إثر ذلك انتفخ جلدي وساءت حالتي الصحية للغاية. بعد ذلك أنزلوني إلى القبو حيث أمضيت فيه (٢٤) يوماً متواصلاً كنت خلالها لوحدي تماماً، إلى أن قاموا بجلب شاب ووضعوه في ذات الغرفة وبقيت برفقته مدة شهر ونصف، تعرضنا خلالها لأبشع أنواع التعذيب النفسي والجسدي، وكان الطقس بارداً للغاية بينما كنا عاريين، كانوا يقومون بتشغيل المراوح في منتصف الشتاء حتى لا نشعر بالدفء. بعد ذلك قاموا بنقلنا إلى غرفة أخرى وباتت أعداد المعتقلين فيها تزداد يوماً بعد يوم، حتى تجاوزت أعدادنا (٧٠) معتقلاً. تمّ اتهامي «بتمويل الإرهاب والمسلحين» رغم أن ذلك ليس صحيحاً. وقتل أمام عيني العديد من أصدقائي في «حميدة الطاهر» (سأتحفظ على ذكر أسمائهم). حيث مازلت أذكر كيف كانوا يقومون بسلخ جلد أيدينا وأرجلنا، وكيف كانوا يجبرونا على شرب قارورات مليئة بالبول، لم يكن عناصر هذا المركز يبالون بموت أي معتقل، وقد كانوا يخبروننا باستمرار عندما يردنا نبأ مقتل معتقل بعدم وجود سجلات للمعتقلين في «حميدة الطاهر»، باعتباره مركز احتجاز سري، ولا أحد يعلم مايحدث فيه، وأود أن أشير هنا إلى أن المدة التي أمضيتها في «حميدة الطاهر» كانت غير محسوبة كما بقية المعتقلين تماماً، حيث يسجل تاريخ الاعتقال ابتداءً من تاريخ تحويلنا إلى فرع الأمن العسكري بدرعا.»

وأكد حميد في شهادته لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة، على أن عائلات بأكملها كانت تساق إلى مركز احتجاز «حميدة الطاهر»، حيث أضاف قائلاً:

«من إحدى العائلات التي كانت معتقلة في «حميدة الطاهر» رجل وزوجته، هذا الرجل كان موظفاً سابقاً في مديرية الصحة بمدينة درعا، تم تحويله من «حميدة الطاهر» إلى فرع فلسطين حيث سمعنا لاحقاً أنّه توفي هناك، بينما بقيت زوجته معتقلة في «حميدة الطاهر» ولم نعد نعلم عنها شيئاً. مازلت أذكر أيضاً طفلين قام أحد السجانين واسمه «إياد» بسحبهما من الغرفة وأقنعهما بالاعتراف بأنهما مسلحان، فتم نقلهما على الفور إلى سجن صيدنايا حيث فُقدت أخبارهم بعد ذلك.»

بعد احتجاز حميد لمدّة أربعة أشهر في مركز احتجاز «حميدة الطاهر»، رفض الاعتراف بالتهم الموجهة إليه، فتم نقله إلى فرع الأمن العسكري بمدينة درعا في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ثم تم تحويله إلى فرع فلسطين الكائن في مدينة دمشق نهاية الشهر نفسه كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

في شهر آذار/مارس ٢٠١٥، تم تحويل حميد إلى الشرطة العسكرية في حي القابون الدمشقي، وبعد ثلاثة أيام فقط تم تحويله إلى سجن عدرا المركزي في مدينة دمشق، حيث أمضى هناك مدة عامين وفي شهر آذار/مارس ٢٠١٧، أطلق سراحه بعد دفعه مبلغاً مالياً ضخماً لأحد القضاة .

شهادة الناجي (مهند فيصل السعيد) حول مركز احتجاز حميدة الطاهر:

مهند فيصل السعيد [٩] من مواليد درعا البلد (عام ١٩٧٦)، رب أسرة ووالد لأربعة أطفال، كان وإخوته من أوائل المشاركين في الحراك السلمي عام ٢٠١١، وفي يوم السبت ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، تعرض للاعتقال من منزله الكائن ضمن المربع الأمني التابع لسيطرة الجيش النظامي السوري والذي يضمّ (درعا المحطة وحي الكاشف والسحاري ومنطقة شمال الخط وضاحية الأسد)، وروى لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة واصفاً لحظات اعتقاله، حيث قال:

«اعتقلوني بسبب تقرير كيدي كتبه بي أحد جيراني، حيث قام رجلان بإيقافي، كانا يرتديان الزي المدني، وكان أحدهما يدعى أبو جوهر (وهو عنصر تابع للأمن العسكري بدرعا بقيادة العقيد وفيق الناصر)، حيث طلبا مني هويتي الشخصية والصعود إلى السيارة، انطلقنا باتجاه الملعب البلدي في مدينة درعا، ثم دخلنا إلى منزل، وضعوا عصابة سوداء على عيني، أدخلوني في قفص صغير كانت مساحته حوالي (١×١) متراً، وبعد ثلاث ساعات جاء عدة أشخاص وأخرجوني من القفص وسحبوني إلى السيارة بينما كنت في حال يرثى له، حيث وضعوني في صندوق السيارة، حاولت التركيز لمعرفة الوجهة التي سيقتادونني إليها، لكن كان ذلك بلا جدوى.»

وتابع (مهند فيصل السعيد) رواية ماجرى معه بمجرد وصوله إلى مركز احتجاز «حميدة الطاهر»، حيث قال:

«بعد عشر دقائق وصلنا إلى مكان أجهله، وهنا بدأ مسلسل التعذيب، استقبلوني بالضرب المبرح والشتائم لمدة تزيد عن الساعة، ثم وضعوني في مكان ما وكأنه ممر «كريدور»، كنت أتعرض للضرب كلما مر أحد من جانبي، بقيت في الممر مدة يومين كاملين، ثم فكوا يدي من «الكلبشة» و قاموا بفك العصابة عن عيني، ساقوني إلى مكان أشبه بالمنفردة، ولاحقاً علمت أنه داخل مبنى «أفاق» التعليمي، التابع لمركز الاحتجاز الشهير «حميدة الطاهر». «

---

٩ تمّ إجراء اللقاء عن طريق برنامج «الواتس آب»، في شهر أيار/مايو ٢٠١٧.

أمضى (مهند فيصل السعيد) حوالي الأسبوع في «المنفردة»، وكان يستمع لصراخ النساء والرجال من المعتقلين على حد سواء، ثم قام بعض العناصر بربط وشدّ يديه بأسياخ من الحديد الرفيع تماماً كبقية المعتقلين، حتى كاد أحد أولئك المعتقلين أن يفقد يده بسبب تلك الأسياخ، ولولا إبر الالتهاب التي وافق العناصرعلى إعطائه إياها لفقدها بالفعل، وعندما أحيل (السعيد) إلى سجن عدرا المركزي بمدينة دمشق بتاريخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، كان يعاني من حالة أشبه بفقدان الذاكرة، نتيجة الضرب المبرح الذي تلقاه، وخصوصاً على منطقة الرأس، من قبل عناصر»حميدة الطاهر». حيث تابع لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة واصفاً مشاهداته في المكان حيث قال:

«معهد «آفاق» التعليمي كان عبارة عن منفى، عناصره ممن يتكلمون اللهجة الساحلية، ويعانون أمراضاً نفسية، فقد كان السجانون يربطوننا من أيدينا للخلف بشدّة كبيرة، ثم يتركوننا في الغرفة، وكلما مرت ١٥ دقيقة يطل علينا أحد العناصر، فيقوم إما بضربنا بالكرباج أو الرفس أو ينهال علينا بالشتائم، أما الطعام فكان عبارة عن رغيف خبز وقليل من العدس أو الرز، بالنسبة لي بقيت أسبوعاً كاملاً دون طعام، لأنني كنت في حالة يرثى لها بالفعل. وبتاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر٢٠١٤، جمعوا حوالي سبعة أو ثمانية أشخاص من المنفردات، وقاموا بإنزالنا إلى قبو في الطابق الأرضي، القبو كان عبارة عن عدة غرف، يوجد بها مقاعد مدرسية، وضعونا في غرفة صغيرة تحوي أكثر من عشرين شخصاً في مساحة ضيقة للغاية، وكان من بينهم طفلان تمّ اعتقالهم مع حقائبهم المدرسية، كانا طالبين في الصف الثامن أو التاسع، أحدهما يدعى (علي لؤي الجهماني) والذي اعتقل بتهمة نسبت إلى والده بمساعدة المسلحين، أما الطفل الثاني فكان يدعى (محمد فرزات أبا زيد)، وكانت تهمته أنه يقوم بنقل معلومات للمسلحين من المربع الأمني الخاضع لسيطرة الجيش النظامي إلى درعا البلد الخاضعة لسيطرة المعارضة، وفيما بعد تم نقل الطفل (محمد) إلى سجن صيدنايا، ثم إلى سجن عدرا، حيث التقيته مجدداً هناك، وخرجت من السجن بينما بقي محمد هناك، وذلك بعد صدور حكم بحقه لمدة ١٢ عاماً، هنالك بعض المعتقلين الذين بقوا في «حميدة الطاهر» مدة سبعة أو ثمانية أشهر، وفي ذات الوقت كان هنالك آخرين اختفوا تماماً، كأحد المعتقلين الذين كنت أعرفهم تمام المعرفة ويدعى (سليمان أبا زيد)، فضلاً عن المعتقلين الذين فارقوا الحياة في ذاك المعتقل.»

ومن جهة أخرى أكد (السعيد) على أن معظم المعتقلين في مركز احتجاز «حميدة الطاهر»، يتم تحويلهم عموماً إلى فرع الأمن العسكري بمدينة درعا، فيبقون هناك حوالي الأسبوع، حتى يتم توثيقهم بشكل رسمي، ثم يتم تحويلهم إلى الفروع الأمنية ذات الصيت السيء في مدينة دمشق، وأردف قائلاً:

«بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، تم تحويلي إلى فرع الأمن العسكري في مدينة درعا، مكثت هناك ٢٢ يوماً تقريباً، وبتاريخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر٢٠١٤، تم ترحيلي إلى مدينة دمشق برفقة (١٢) معتقلاً آخراً، حيث وضعونا في أحد الباصات وانطلقنا إلى دمشق، اعتقدنا أنه سيتم تحويلنا إلى فرع فلسطين أثناء الطريق، فانتابنا رعب كبير لا أستطيع وصفه، لكن المفاجأة كانت حينما قاموا بإنزال (٦) أشخاص منا فقط إلى فرع فلسطين، أما الستة الآخرين، وأنا كنت من بينهم، فقد تم تحويلنا إلى فرع (٢٩١) الكائن في منطقة كفرسوسة، وهناك قاموا بتجريدنا من ملابسنا وأدخلونا نحن الستة سوية إلى منفردة باردة، رطبة، نصف متر في نصف متر، المنفردة كانت عبارة عن ثلاجة، طبعا تعرضنا للضرب والشبح هناك مجدداً، لأن المحقق قام بتجاهل ضبط درعا وعمل على فتح ضبط جديد في دمشق.»

بعد مرور ثمانية أيام، تم تحويل (السعيد) برفقة شابين آخرين، أحدهما يدعى (عبد الكريم عاصي المطلق)، والآخر (عصام الحوراني) إلى المحكمة العسكرية في منطقة المزة، حيث قام القاضي العسكري بتحويلهم إلى «محكمة مكافحة الإرهاب» في مدينة دمشق، ليتم بعدها تحويلهم إلى الشرطة العسكرية في حي القابون الدمشقي، وبتاريخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، تم إيداعهم في سجن عدرا المركزي، وبهذا الخصوص يتابع (مهند فيصل السعيد) لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة قائلاً:

«في سجن عدرا كان الاستقبال سيئاً ومرعباً، أدخلونا إلى المهجع، كان هناك حوالي (٩٧٠٠) سجين تقريباً، طبعاً هذه الأعداد أخبرنا بها الأشخاص الذين يعملون في توزيع الطعام على المساجين، كان المهجع في عدرا يتسع ل (٤٠) سجين، لكننا كنا أكثر من (١١٥) سجين في المهجع الواحد، وبتاريخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ تمّ عرضي على قضاة محكمة الإرهاب، وقام القاضي بالتحقيق معي وتوقيفي دون أي إثبات أو دليل، ثم قام بتحويلي إلى محكمة «جنايات إرهاب» في شهر حزيران/يونيو ٢٠١٥ ولم أخرج من السجن إلا بكفالة، وكان ذلك بتاريخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.»

ثالثاً: أبرز القيادات الأمنية داخل حاجز حميدة الطاهر:

وفق شهادة بعض الناجين لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة، فقد تم تحديد أسماء عدّة أشخاص من الحاجز، كان منهم أحد الضباط المسؤولين عن إدارة الحاجز أنذاك وهو العقيد «أيمن عيوش» من مدينة القصير، وقد ورد لاحقاً أنّه قتل في أحد المعارك الدائرة في سوريا في بداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

صورة العميد أيمن عيوش (المصدر نشطاء من المحافظة).

كما تمت الإشارة إلى وجود عناصر أجنبية من حزب الله اللبناني، وقد حصلت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة على مقطع فيديو يظهر فيه عدد من عناصر الحاجز وخاصة العناصر التابعة للجيش النظامي السوري، بالإضافة إلى تحديد عدد من القيادات العليا للحاجز، سوف يتمّ التحفظ على نشر جميع الأسماء حالياً إلى حين تسليمها إلى جهات دولية وقضائية ذات اختصاص.

رابعاً: ملحق: ضحايا حاجز حميدة الطاهر:

استطاعت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة توثيق عدد من الأسماء [١٠] التي تمّ اعتقالها أو تصفيتها على يد حاجز حميدة الطاهر، منها:

١- **وسيم علي فالوجي** تم إعتقاله وبعد عدة أيام سُلِم لأهله جثة هامدة بتاريخ ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣ بعد إعدامه ميدانياً بطلقتين في الصدر والرأس..

٢- فادي الحاصباني اعتقل في ذلك الحاجز وتمّ تصفيته بعد عدة أيام. العام ٢٠١٤.

٣- مصلح عياش تم إعدامه ميدانياً بأحد الإقتحامات التي نفذها عناصر الحاجزعام ٢٠١٣.

٤- زاهر الشيخ قاسم تم إعدامه ميدانياً بأحد الإقتحامات التي نفذها عناصر الحاجزعام ٢٠١٢ .

٥- نايف الشيخ قاسم تم إعدامه ميدانياً بأحد الإقتحامات التي نفذها عناصر الحاجز ٢٠١٢.

٦- جلال الشيخ قاسم تم إعتقاله من قبل عناصر الحاجز في العام ٢٠١٢ ولم يطلق سراحه حتى الآن (مختفي قسرياً).

٧- وسيم الشيخ قاسم تم إعتقاله من قبل عناصر الحاجز في العام ٢٠١٢ ولم يطلق سراحه حتى الآن (مختفي قسرياً).

٨- ريتا جمال الجهماني تم إعدامها ميدانياً بتاريخ ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٣ حسب شهود عيان من قبل عناصر الحاجز.

٩- آيات جمال الجهماني تم إعدامها ميدانياً بتاريخ ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٣ حسب شهود عيان من قبل عناصر الحاجز.

١٠- زكية فرحان الشوحة تم إعدامها ميدانياً بتاريخ ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٣ حسب شهود عيان من قبل عناصر الحاجز.

١١- وليد الساري أبازيد، قضى نتيجة التعذيب ثم نقل جثمانه إلى المشفى الوطني بتاريخ ١٠ آذار/مارس ٢٠١٣.

١٢- ربيع الكاكوني، قضى نتيجة التعذيب ثم نقل جثمانه إلى المشفى الوطني بتاريخ ١٠ آذار/مارس ٢٠١٣.

١٣- نصار أبو نبوت، قضى نتيجة التعذيب ثم نقل جثمانه إلى المشفى الوطني بتاريخ ١٠ آذار/مارس ٢٠١٣.

١٤- قام عناصر الحاجز بتاريخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣ بتفجير باص مليء بالمعتقلين حيث كان في طريقه إلى الملعب البلدي وقتل كل من فيه عرف منهم محمد الجهماني من حي السبيل.

١٥- أنور الدغيم، من أبناء حي الكاشف تم إعدامه ميدانياً على يد عناصر الحاجز.

١٦- الدكتور **كاظم أبا زيد**، تم إعدامه بتاريخ ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٣ بشكل ميداني.

١٧- محمد أبو حوبي وإبراهيم عبد اللطيف السعد، **تمّ إعدامهم** بتاريخ ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٣ بشكل ميداني على يد عناصر من حاجز حميدة الطاهر، بجانب صيدلية عائشة الزعبي في حي درعا المحطة.

---

١٠ رفض العديد من اهالي المتحجزين لدى عناصر حاجز حميدة الطاهرة الكشف عن أسماء أبنائهم خوفاً من تصفيتهم على يد عناصر الحاجز أو الأجهزة الأمنية الأخرى وذلك في حال نقلهم أو تحويلهم إلى أفرع أمنية أخرى.